

خطة الاستجابة الإقليمية

لسوريا



من يناير/كانون الثاني حتى ديسمبر/كانون الأول 2013



الأمم المتحدة

المحتويات

نظرة إقليمية عامة.....	3
نظرة عامة عن المتطلبات المالية لكل منظمة.....	10
خطة الاستجابة للوضع في لبنان.....	14
أ- الملخص التنفيذي.....	14
ب- ملخص المتطلبات المالية الخاصة بـلبنان.....	14
خطة الاستجابة للوضع في الأردن.....	18
أ- الملخص التنفيذي.....	18
ب- ملخص المتطلبات المالية الخاصة بالأردن.....	18
خطة الاستجابة للوضع في تركيا.....	22
أ- الملخص التنفيذي.....	22
ب- ملخص المتطلبات المالية الخاصة بـتركيا	23
خطة الاستجابة للوضع في العراق.....	24
أ- الملخص التنفيذي.....	24
ب- ملخص المتطلبات المالية الخاصة بالعراق.....	25
خطة الاستجابة للوضع في مصر.....	26
أ- الملخص التنفيذي.....	26
ب- ملخص المتطلبات المالية الخاصة بمصر	27

نظرة إقليمية عامة

منذ إطلاق خطة الاستجابة الإقليمية الأخيرة في ديسمبر / كانون الأول 2012، أصبح أكثر من مليون شخص سوري إضافي لاجئ في لبنان والأردن وتركيا والعراق ومصر، والتي اعتبرت من أسرع أزمات اللاجئين نمواً هذا العام. يواجه السوريون أحوالاً شديدة الصعوبه نظراً لضآل التوقعات بالقدرة على عودتهم الآمنة إلى ديارهم على المدى القصير فضلاً عن الصعوبات المتزايدة في الدول المضيفة. وتواجه في الوقت نفسه - حكومات دول المنطقة المضيفة لللاجئين السوريين والمجتمع الإنساني تحديات متزايدة وأزمة إنسانية معددة تتجاوز حدود تقديم الحماية الفورية لللاجئين وتلبية احتياجاتهم، مما يؤثر على توازن المنطقة ككل.

تستضيف خمس دول الآن ما يزيد عن 1.6 مليون لاجئ سوري، لكل منها مجموعة من الأولويات المحلية والمهام الجارية في سوريا وتدفق اللاجئين التي تلعب دوراً محورياً متزايدًا فيها. كما تدرك المفوضية أن العدد الفعلي لللاجئين في المنطقة أكبر كثيراً، إذ لا يتقدم جميعهم للتسجيل مع مكاتب المفوضية . وتوacial حكومات الأردن، ولبنان، والعراق، وتركيا، ومصر إداء قدر كبير من الالتزام نحو السماح بدخول اللاجئين السوريين إلى أراضيها وضمان سلامتهم، بيد أن العبء التقييل على البيئة التحتية والموارد يظل متاماً أيضاً.

وفقاً لاتجاهات توافد اللاجئين منذ بداية العام، من المقدر أن يصل عدد اللاجئين السوريين المحتاجين إلى المساعدة في المنطقة إلى 3.45 ملايين لاجئ بنهاية عام 2013، يقيمون بعضهم في مخيمات، والجزء الأكبر منهم يعيشون في المجتمعات في المدن والقري. ومن الجدير ذكره ان هذا العدد يشمل نحو 100,000 لاجئ فلسطيني يضيف نزوحهم المتزايد من مخيماتهم في سوريا التي نعموا فيها بالاستقرار النسبي والأمن طوال ستة عقود إلى أزمة اللاجئين الإقليمية تقاداً سياسياً متاماً. تقدم الأونروا دعماً مباشراً لللاجئين الفلسطينيين الفارين إلى لبنان (ومن المتوقع أن يصل عددهم الإجمالي إلى 80,000 بنهاية عام 2013)، والأردن (10,000) وغزة (1,350) وتوجه نداءً إقليمياً وعلى مستوى كل دولة للتمويل في إطار الخطة. كما طلب بعض اللاجئين الفلسطينيين اللجوء إلى مصر وتركيا وغيرها من الدول الخارجية عن نطاق ولاية عمليات الأونروا، وعلى الرغم من ذلك تعهدت الوكالة بدور فعال في مساندتهم ورفع الوعي بأزمتهم عوضاً عنهم.

أما عن لبنان والأردن، فهما تستضيفان أكبر عدد من اللاجئين على الإطلاق ومقارنة بـ تعداد سكانهما؛ وتتكبدان جراء هذا السخاء ثمناً باهظاً، لا يقل عما تتحمله المجتمعات العديدة المستقبلة لللاجئين. ومن منطلق إدراك الحقيقة القائلة بأن الاستجابة في هذه الدول تحتاج إلى معالجة الأثر الممتد لتدفق اللاجئين (على البنية التحتية والمجتمعات المحلية)، تطرح خطة الاستجابة المشتركة بين الوكالات للبنان والأردن بالتوازي مع الخطط التي وضعتها حكومتا هاتين الدولتين بالتنسيق الوثيق مع العاملين في المجالات الإنسانية على الأرض حتى تكفل تطابق الخطط وتجنب ازدواج الأنشطة.

أرقام الخاصة باللاجئين السوريين المتوقعه حتى نهاية عام 2013

أعداد إضافية بحاجة إلى المساعدة مشمولة في خطة الاستجابة الإقليمية	العدد المتوقع بنهاية ديسمبر / كانون الأول 2013	أعداد اللاجئين السوريين كما في 16 مايو 2013	
80,000 فرد 49,000 لبناني عائد من سوريا 1.2 مليون لبناني في المجتمعات المضيفة	1 مليون	474,461 (المسجلون لدى المفوضية: 379,264)	لبنان
500,000 من مواطني المجتمع المضيف	1 مليون	473,587 (المسجلون لدى المفوضية: 390,371)	الأردن

-	1 مليون	347,815 المسجلون لدى الحكومة: 317,430	تركيا
50,000 من مواطني المجتمع المضيف	350,000	147,464	العراق
-	100,000	66,922	مصر
1.88 مليون	3.45 مليون	1,520,301 (ويشمل 10,052 فرداً مسجلين في شمال أفريقيا)	الإجمالي

عملية تخطيط الاستجابة الإقليمية

كلما ازداد الصراع ازدادت الاستجابة تباعاً. تعد خطة الاستجابة الإقليمية هذه نتاجاً لجهود مجتمعة لأكثر من 100 شريك محلي ودولي، من بينهم نحو 30 منظمة غير حكومية جديدة وشريك للأمم المتحدة يوجهون جميعاً نداءً للتمويل. أطلقت عملية التخطيط في بيروت في 21 من مارس/آذار بمشاركة أكثر من 70 ممثلاً من 13 منظمات تابعة للأمم المتحدة و17 منظمة غير حكومية ومنظمة حكومية مشتركة من داخل سوريا والمنطقة حيث عقدت اجتماعاً ليوم كامل لوضع التخطيط الإستراتيجي للأعمال الإنسانية في بيروت والاتفاق على التحليل العام للحالة والخطوات الواجب اتخاذها. تمثل الهدف الرئيسي من الاجتماع في كفالة التقارب بين أرقام التخطيط ومعايير مراجعة خطة الاستجابة الإقليمية وخطة الاستجابة للمساعدة الإنسانية في داخل سوريا لضمان الحصول على إستراتيجية شاملة. أجري التخطيط التفصيلي على المستوى القطري، بقيادة المفوضية بالتعاون مع شركائها والتعاون الوثيق مع الحكومات المضيفة. كما عقدت سلسلة من المناقشات على المستوى الإقليمي للاتفاق على المبادئ الشاملة وأولويات الاستجابة.

الأعداد المتمثلة في هذه الخطة مذهلة. وبالقدر الذي تجسد فيه المأساة في سوريا، نجد أنها تعطي أيضاً مؤشراً للعبء الملقي على كاهل الدول المستقبلة لللاجئين. ويتبين ذلك أيضاً من الأولويات الشاملة المتفق عليها في اجتماع التخطيط لهذه الاستجابة، وهي:

- الحماية (التسجيل، حماية الطفل، الحماية من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي، الدعم النفسي الاجتماعي)
- الوافدون الجدد والدعم المستمر لللاجئين الضعفاء
- التأهُّب للطوارئ
- مساعدة اللاجئين خارج المخيمات والمجتمعات المضيفة

الافتراضات والأولويات

الاستقرار النسبي في كل دولة من دول الجوار ، والأهم من ذلك، إبقاء الحدود مفتوحة. استُنبطت أرقام التخطيط المدرجة في هذه الإستجابة من السيناريو "المحتمل بدرجة كبرى" للتخطيط في حالات الطوارئ المتطرق عليه في اجتماع تخطيط الأعمال الإنسانية المنعقد في 21 من مارس/آذار في بيروت، وتعد أيضاً جزءاً من السيناريوهات المنهجية المناسبة للحالة الموضوعة لأغراض التخطيط الطارئة على صعيد خطة الاستجابة الإنسانية للحالة داخل سوريا وخطة الاستجابة الإقليمية للوضع في المنطقة على حد سواء.

تمثل ضخامة حجم أزمة اللاجئين الحالية تحدياً هائلاً أمام كافة المعنيين بالاستجابة، فضلاً عن المخاطر الحقيقة التي تتعرض لها الدول المضيفة وخاصة لبنان والأردن. في إطار الجهود الرامية إلى مواصلة تلبية احتياجات إنقاذ الحياة والحماية في المنطقة،

وتوجيه العناية الواجبة للاحتياجات الكبرى الناشئة عن الأزمة التي قد تدوم على المدى الطويل، قام العاملون في المجالات الإنسانية بتجميع عرض أكثر شمولية للأهداف والغايات على أساس الافتراضات المذكورة سلفاً.

من منطلق إدراك نطاق الاحتياج إلى المنتطلبات المالية لتنفيذ تلك الخطط، أعدت صيغة لاستجابة كل دولة شملت أولوياتها مع الأخذ بعين الاعتبار السمات الخاصة لكل منها. ويرغم ذلك، تبني الشركاء في خطة الاستجابة الإنسانية الأولويات الإستراتيجية الشاملة الآتية:

الحماية

الحصول على اللجوء والتسجيل

إذا أخذنا حجم التحركات وسرعتها في الاعتبار، نجد أن ضمان الحصول على اللجوء والتسجيل لدى المفوضية أو الحكومة لا يزال تحدياً رئيسياً ينطوي على الدعم الفعال وكفالة تطبيق سياسات الدخول الوطنية مع مراعاة اعتبارات الحماية وإجراء الحكومات فحصاً أمانياً ملائماً للقادمين كما يقتضي. يعد التسجيل والتوثيق من الجوانب الأساسية للحماية، حيث يمثل تسجيل السوريين في حينه عنصراً مهماً من عناصر استجابة الحماية. فعلى اعتبار الحجم الكبير والمعدل المرتفع للوافدين في دول المنطقة القريبة والطلب الكبير على موارد التسجيل، نجد أن تحقيق توازن مناسب بين الاحتياج إلى الإسراع من عملية التسجيل والاحتياج إلى تجميع البيانات وجمعها في أقرب وقت ممكن مع التركيز على حالات الضعف التي تتطلب دعم أنشطة أخرى وأهداف للحماية – من بينها إعادة التوطين – لا يزال مهماً للغاية.

ولمواجهة هذا التحدي على وجه الخصوص، نظمت المفوضية سير عمليات التسجيل. فعلى سبيل المثال، تمكنت العمليات في لبنان خلال شهر واحد من تسجيل ما يزيد عن ضعف العدد المسجل خلال الفترة من يناير/ كانون الثاني إلى أبريل/ نيسان من هذا العام (من 37,000 إلى أكثر من 90,000). كما يسرّت المفوضية على السوريين التسجيل عن طريق تطبيق المعايير العادلة والتتبع السريع لتسجيل اللاجئين ذوي المشكلات الطبية الخطيرة من خلال السماح لهم بالتسجيل غيابياً عن طريق أحد أفراد العائلة. يتمثل الهدف من العمليات في تسجيل اللاجئين خلال 30 يوماً أو أقل من تاريخ طلبهم لموعد للتسجيل. تحقق هذا الهدف في معظم مراكز التسجيل بحلول مايو/ أيار 2013.

حماية الطفل

يمثل الأطفال أكثر من نصف اللاجئين الفارين من سوريا. يرسم العاملون في مجال حماية الطفل في المنطقة صورة للأطفال المصابين بصدمة نفسية جراء الصراع في سوريا؛ حيث يعطي فريق العمليات الإقليمي الأولوية للأطفال المحتجزين إلى تدخلات الحماية العاجلة والمحددين بوصفهم أكثر عرضة للخطر. وتتلخص أكثر الاهتمامات المُلحّة بشأن حماية الأطفال اللاجئين في عائلة الأطفال واستغلالهم، وزواج الأطفال وتجنيدهم. أعطت برامج حماية الطفل المشار إليها في الخطة الأولوية للاستجابة إلى هذه المخاطر الأكثر أهمية وأدرجت فيها المتابعة وترتيبات الرعاية البديلة للأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم، وتقدم المشورة النفسية الاجتماعية والحصول على التعليم.

العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي

تساهم مجموعة من العوامل من بينها الأسر المنفصلة والفقر واحتياجات المأوى في زيادة مخاطر العنف الجنسي والجنساني على اللاجئين. تضع خطة الاستجابة الإقليمية برامج لمنع العنف الجنسي والجنساني والاستجابة لضحاياهما¹ عن طريق نهج متعدد القطاعات يقوم على أساس التوعية المجتمعية، وخاصة التي تستهدف النساء والأطفال لأنهم يتأثرون على نحو غير متناسب بالعنف الجنسي والجنساني. وتشمل مجالات الاهتمام الخاصة التي يعالجها برنامج العنف الجنسي والجنساني: الاتّجار بالبشر، والزواج بالإكراه/ الزواج المبكر، والعنف الأسري، والتحرش الجنسي.

¹على سبيل المثال، يدير أحد شركاء المفوضية في أحد الواقع مركزاً للتدريب على المهارات المهنية حيث يمكن النساء أن يتعلمن مهارات جديدة وبحصلن على المشورة فيما يتعلق بمشكلاتهم.

يوجد احتياج إلى المزيد من مثل هذه المراكز في الأماكن المختلفة.

المساعدات الضرورية لإنقاذ الحياة

يصل معظم اللاجئين إلى دول الجوار وهم يحملون ملابسهم فقط على ظهورهم، وقد أنفقو كل مدخلاتهم في رحلة الفرار الطويلة من الصراع. وتتمثل أولوياتهم عند الوصول في إيجاد الغذاء والمأوى، والحصول على مياه الشرب وتتوفر مرافق الصرف الصحي. يشكل توفير المساعدات الغذائية لإنقاذ الحياة جزءاً أساسياً من الحماية والاستقرار، لأنه من دون الغذاء قد يضطر اللاجئون إلى الانتقال مجدداً أو الثورة. تزيد التوترات بين المجتمعات المضيفة واللاجئين إذ يتناقض اللاجئون للحصول على الموارد والوظائف الضئيلة حتى يتمكنوا من سد رقم عائلاتهم، وفـر برنامج القسام الذي طرحه برنامج الأغذية العالمي، والذي يتيح للعائلات اختيار السلع جنباً إلى جنب مع جيرانهم، مزيداً من الشعور بالكرامة والتراحم الاجتماعي المطلوب بشدة في هذه الحالة المتقلبة بالفعل. إضافة إلى ذلك، يرتبط برنامج القسام بالمتاجر المحلية، ويرتبط بعضها بالتعاونيات النسائية، مما يدعم الإنتاج المحلي ويحفز الاقتصاد المحلي. والأهم من ذلك أنه يحد من العنف، ويحد في الوقت نفسه من استغلال النساء والأطفال، وهو الفئة الأكثر ضعفاً من بين المتضررين نتيجة للصراع. يمكن برنامج القسام الأمهات عن طريق توفير السبل الاقتصادية لهن لشراء المواد الغذائية التي يشعرون أنها تناسب عائلتهن على نحو أفضل.

الحصول على الخدمات الأساسية

يعد تقديم الخدمات الأساسية لللاجئين أمراً جوهرياً للبقاء، وخاصة الفئات الضعيفة كالأطفال والنساء وكبار السن والأشخاص ذوي الإعاقة. ومع اقتراب حلول شهور الصيف، يزداد خطر الإصابة بالأمراض واحتمال الوفيات نتيجة نقص الخدمات الأساسية المقدمة لللاجئين، وخاصة في المخيمات المزدحمة، ومن ثم يغدو التخفيف منها مهماً، كما يعزز التكيف المطلوب بدرجة كبيرة. تكافح كل من الحكومات والجهات العاملة في المجالات الإنسانية من أجل دعم قطاعات الصحة، والتغذية، وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، والتعليم، والغذاء والمأوى وذلك لتلبية احتياجات اللاجئين والمجتمعات المضيفة الحالية حيث إنها تشكل ضغوطاً هائلة نتيجة وصول أعداد اللاجئين إلى الأهداف المتوقعة في هذه الخطة المعدلة للاستجابة الإقليمية. يعد الارتفاع بالخدمات الأساسية أولوية لكل من اللاجئين والمجتمعات المضيفة عن طريق كل من الإغاثة الإنسانية المباشرة المقدمة إلى المستفيدين، والمساعدة لتعزيز الخدمات الحكومية المحلية والبنية التحتية. تمثل المتطلبات المقدمة في هذا النداء مدى الاحتياج إلى الخدمات الأساسية القائمة على التقييمات الرئيسية، على أن تقدم عن طريق حزمة متكاملة من الخدمات والإمدادات.

الحلول الدائمة

السماح بالدخول إلى بلد آخر لأسباب إنسانية تسعى المفوضية إلى السماح بالدخول لما يقارب 10,000 لاجئ سوري بصفة مبدئية إلى دول أخرى في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتوفير الحماية الفورية لهم. من الممكن أن يتيح ذلك المغادرة السريعة للأفراد باستخدام إجراءات ومنهجيات معالجة سريعة، بينما يكون برنامج إعادة التوطين في مرحلة البدء (انظر أدناه). في تقدم لافي ترحيباً، وقد عرضت ألمانيا قبول ما يقارب 5,000 سوري وندعو المفوضية الدول للاقتداء بالنموذج الألماني عن طريق قبول أعداد إضافية من المحتجزين بأسلوب أهلية الدخول إلى بلد آخر لأسباب إنسانية.

إعادة التوطين

تتتألف إستراتيجية إعادة توطين اللاجئين السوريين في المنطقة من مرحلتين: (أولاً) الجهود المتزايدة لإحالة الأفراد على أساس الاحتياجات الخاصة والفئات الأكثر ضعفاً، و(ثانياً) الإحالة على نطاق واسع إذا ما اقتضت ضرورات الحماية في المنطقة ذلك. تهدف المفوضية إلى تعزيز إعادة التوطين كحل للحماية لمعظم اللاجئين الأكثر ضعفاً في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في 2013. كما تعطي مكاتب المفوضية الأولوية لللاجئين للفئات الأكثر ضعفاً و المعرضة للخطر. وتشمل هذه الحالات: النساء والفتيات المعرضات للخطر، الناجين من العنف وأو التعذيب، واللاجئين ذوي الاحتياجات إلى الحماية البدنية، واللاجئين ذوي الاحتياجات الطبية أو الإعاقة، والأطفال والراهقين المعرضين للخطر، و الفئات الاجتماعية الأخرى ، واللاجئين المحتجزين لجمع شمل الأسرة.

جاء اجتماع تخطيط الشؤون الإنسانية في بيروت في 21 من مارس/ آذار أيضاً للبدء في التخطيط المشترك بين الوكالات للطوارئ داخل سوريا وخارجها. وقد درس الاجتماع ثلاثة سيناريوهات ("الأفضل"، و"الارجح"، و"الأسوأ")، حيث شكل "الارجح" منها أساساً لهذه الخطة. عقدت فيما يلي سلسلة من ورش العمل الخاصة بالخطيط للطوارئ في لبنان والأردن أيضاً. ويجرى تخطيط عمليات مماثلة لدول أخرى في المنطقة. سوف تستمر العملية بهدف استكمال الوثيقة الإقليمية في المستقبل القريب. وتبادر هذه الجهد بالتعاون الوثيق مع مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وشركاء في خطة الاستجابة الإنسانية للوضع في سوريا للتأكد من تحديد اعتبارات ملائمة لأي تغييرات متوقعة في تدفق اللاجئين، وفتح أو إغلاق المعابر الحدودية، وغيرها. يراجع الشركاء أيضاً بصفة دورية المخزون الإقليمي للمواد الاغاثية ويقومون بتحديثه لضمان وجود مخزون احتياطي في حالة حدوث تدفق غير متوقع لللاجئين.

التوعية المجتمعية لدعم اللاجئين في المناطق الحضرية والمجتمعات المضيفة

تقيم الغالبية العظمى من اللاجئين السوريين في دول الجوار حالياً في المحافظات، والمدن، والمناطق الريفية في المنطقة. ففي لبنان على سبيل المثال، يقيم اللاجئون في 1,200 قرية أو بلدية. وبعد عامين من اندلاع الأزمة، يجد اللاجئون أنفسهم وقد نضبت مواردهم وأنهم مجبرون على اختيار صعب: إما نقل عائلاتهم إلى المخيمات حيثما يمكن، والاضطرار إلى طلب مساعدات الإغاثة الإنسانية لوفاء باحتياجات الحماية الأساسية، وفي الحالات الأسوأ -اللجوء إلى آليات سلبية للتكيف - أو الوقوع فريسة للاستغلال الجنسي. تعد توعية هؤلاء اللاجئين والمجتمعات الحضرية والريفية المضيفة لهم ودعمهم إحدى أولويات الحماية التي تتناولها خطة الاستجابة الإقليمية الخامسة (RRP 5). تحدد الخطة الأولويات التي يحتاجها اللاجئون في هذه المجتمعات وكيفية تلبيتها، كما تحدد في الوقت نفسه مجالات دعم المجتمعات المضيفة. كان لتدفق اللاجئين السوريين على لبنان والأردن خاصة أثر كبير في الاستقرار المالي والاقتصادي. تتضمن خطة الاستجابة الإقليمية نحو 1.2 مليون لبناني و0.5 مليون أردني من مواطني المجتمعات المضيفة يستحقون من الدعم المجتمعي. وبعد هذا الأمر مهماً من أجل التعايش السلمي لكلا الطرفين في إطار هذه العملية.

وبالمثل، في بيئة المخيم، يجري التأكيد على تعبئة مجتمعات اللاجئين حتى توفر حماية فضلى لأفرادها وتلبى احتياجاتهم. تعد التوعية المجتمعية جزءاً لا يتجزأ من الحماية الفعالة للأطفال ومنع العنف الجنسي والجنساني والاستجابة لضحاياهما.² يمكن في بعض الأحيان أن تكون التوعية المجتمعية أساساً للعثور على الحالات الأكثر ضعفاً غير الظاهرة بدرجة كافية، التي لا تجيد التعبير عن نفسها في مجتمع اللاجئين، التي قد تتضمن أيضاً كبار السن والعائلات التي تكافح من أجل دعم أقارب من ذوي الإعاقة.

الإعلام الجماهيري

الإعلام الجماهيري أسلوب مهم للوصول إلى اللاجئين، ويعني كل الأنشطة التي تهدف إلى نشر المعلومات بين اللاجئين. وحيث إن مجتمع اللاجئين موزع على موقع متعدد ويضم عدداً كبيراً من الأمينين من بين الجمهور المستهدف، غدت هذه مهمة تمثل تحدياً خاصاً وتنطلب مهارات وأدوات خاصة للاتصالات. تشارك المفوضية حالياً في بناء القدرات عن طريق أسلوب يجمع طرقاً متعددة والتدريب على الإعلام الجماهيري، الأمر الذي سوف يمكن الموظفين الميدانيين من إنتاج مواد مطبوعة ومقاطع فيديو متوافقة مع السياق الثقافي وتتناسب اللاجئين المتعلمين والأمينين على حد سواء.

لن يعمل الإعلام بحقوق اللاجئين والتزاماتهم على تمكينهم من التكيف مع وضعهم فحسب، بل سوف يسهل أيضاً من سير العمليات الخاصة بهم ويساعد في درء الشعور بعد الرضا وتجنب المشكلات الأمنية. وعن طريق بناء قدرات قوية على

² على سبيل المثال، في أحد المواقع التي يبدأ فيها المعلمون السوريون مدرسة لأطفال اللاجئين، يمكن لمؤهله المعلمين أنفسهم العمل أيضاً مع مجتمع اللاجئين لمعالجة قضايا متعلقة بعمالة الأطفال والاستغلال الجنسي للنساء اللاجئات والضغط الأسري والعنف وغيرها.

الاتصالات بين العاملين في المجالات الإنسانية على الأرض سوف يصبح الإعلام الجماهيري المتمامي سمة مستدامة في العمليات الخاصة بسوريا.

النداءات الموجهة من حكومتي لبنان والأردن

تتضمن خطة الاستجابة الإقليمية (RRP 5) لأول مرة نداءات موجهة من حكومتي لبنان والأردن لإدراك أهمية الدعم المالي والتأثيرات التي تواجهها هاتان الحكومتان المضيقتان. تكفل المفوضية وشركاؤها التنسيق الوثيق بين نداءات الحكومات، وتكفل عدم وجود ازدواج في الخدمات المقدمة.

كما يدرك المجتمع الإنساني الدعم الهائل المقدم من حكومات تركيا والعراق ومصر التي وسعت نطاق مواردها الوطنية لدعم اللاجئين السوريين وتوجه نداءً للحكومات المانحة السخية من أجل دعم ميزانياتها الوطنية.

التنسيق

في ضوء حجم الأزمة السورية ومدى تعقيدها، عينت المفوضية منسقاً إقليمياً للاجئين في مارس/ آذار 2012 لتقديم التوجيه الإستراتيجي للاستجابة للاجئين في مصر، والعراق، والأردن، ولبنان، وتركيا. اعتباراً من مطلع عام 2013، عزز فريق من الخبراء في مجالات التمويل، والصحة، وإدارة المعلومات، والتنسيق بين الوكالات، وبرنامج المأوى/ المساعدات النقدية، والحماية، والإعلام العام والجماهيري، وإعداد التقارير والإمدادات المهام التي يؤديها المنسق الإقليمي للاجئين. وعلى المستوى القطري، يقود ممثلو المفوضية القطريون جهود الاستجابة حيث يعمل في إطار تعاون وثيق مع الحكومة المضيفة والشركاء في الأعمال الإنسانية المدرجين في هذه الوثيقة. شكلت في كل دولة فرق عمل تابعة للقطاع التقني لضمان استجابة منسقة في مجالات الحماية (مع التركيز خاصة على حماية الأطفال والحماية من العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي)، والتعليم، والصحة، والمساعدات الغذائية، وتوفير المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية، وتوزيع المواد غير الغذائية (والمساعدات النقدية)، وتنسيق المأوى والموقع. وفي إطار توجيهات الممثلين القطريين يتعاون شركاء الاستجابة الإنسانية مع السلطات والجهات الحكومية المعنية على صعيد وضع خططهم المناسبة للاستجابة الإقليمية والتخطيط المشترك للطوارئ من أجل ضمان المستوى اللازم من التأهب. ينفذ مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية (OCHA) تنسيق الأنشطة الإنسانية داخل سوريا وكذلك خطة الاستجابة للمساعدات الإنسانية السورية تحت قيادة المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية. ما يفعل المنسق الإقليمي للاجئين عن كثب مع المنسق الإقليمي للشؤون الإنسانية حتى يكفل وجود رؤية إستراتيجية عامة واستجابة منسقة للحالة الإنسانية المتطرفة بسرعة داخل سوريا وفي الدول المضيفة للاجئين.

إدارة المعلومات

تتطلب ضخامة هذه الأزمة الإقليمية وضروراتها الملحة من الوكالات الإنسانية أن تتخذ قرارات في حينها على أساس أفضل المعلومات المتوفرة لدعم المحتاجين وإنقاذ الأرواح. يتواصل صنع القرار القائم على الأدلة على المستوى الإقليمي في قدرة المستجيبين على التنسيق، وتحديد الأولويات وتوحيد المعلومات لكل العمليات الإقليمية وتجميعها على مستوى الإقليم. تتسم خبرات الإدارة وأنظمتها، وكالات العمل الإنساني وذلك المشتركة فيما بينها بتأثير عميق شامل في قدرتنا على الحصول على المعلومات الصحيحة ووضعها بين أيدي صناع القرارات في الوقت المناسب.

تقود المفوضية تنسيق المعلومات عن طريق توفير بوابة مشتركة لتبادل المعلومات بين الوكالات (لمركزية البيانات والمنتجات ومعلومات التنسيق، مثل جداول مواعيد <http://data.unhcr.org/syrianrefugees>) الاجتماعات، وبيانات مسؤولي الاتصال من القطاعات/ الشركاء. تعد المفوضية مسودة اقتراح للعمل بالتعاون مع كل أصحاب المصالح المعنيين بالاستجابة لأزمة اللاجئين السوريين لإجراء عملية منسقة لتحديد ملامح التعرف على أثر الاحتياجات العاجلة

الطارئة في إنقاذ حياة اللاجئين. سوف تتفذ هذه الخطة أولاً في الأردن ولبنان، وتمتد إلى باقي أنحاء المنطقة في وقت لاحق وسوف تساعد في تحديد الأولويات المستهدفة في إطار خطة الاستجابة الإقليمية الخامسة (PRP5) التي تشير التوقعات إلى عدم تمويلها بالكامل.

إضافة إلى ذلك، تلعب المفوضية دوراً قيادياً في تنظيم منتديات إدارة المعلومات الإقليمية وترأسها حيث يجتمع الشركاء للاتفاق على المنهجيات وتبادل البيانات وأفضل الممارسات. تدعم خدمات إدارة المعلومات بصفة خاصة التعاون والتنسيق المشترك بين الوكالات مثل تحديد القائمين بالعمل ونوعيته ومكانه، وتقييم الاحتياجات الطارئة، والمعايير الازمة لتحليل البيانات وإصدار تقارير حول إحصائيات السكان.

يدعم موظفو إدارة المعلومات تصنيف قدر كبير من البيانات والمعلومات وتصفيتها وتحليلها لإصدار المنتجات التي تستهدف الاحتياجات والقرارات المحددة على أساس الاحتياجات المحلية والإقليمية الخاصة. يتضمن هذا الدعم وضع إستراتيجيات إدارة المعلومات داخل الدول وعلى المستوى الإقليمي لتوضيح سير المعلومات ومراحل العمليات وتعزيز التقنية المناسبة. يعزز دعم إدارة المعلومات أيضاً أنظمة المعلومات الجغرافية لرسم الخرائط وإدارة المعلومات الجغرافية واستخدام أدوات لتحليل المعلومات المعقدة وتصورها.

الحاجة إلى مزيد من التضامن الدولي:

يبلغ إجمالي المتطلبات المالية لخطة الاستجابة الإقليمية هذه ما يقارب من 3 مليارات دولار لـلوكالات الدولية والمنظمات غير الحكومية، إضافة إلى 830 مليون دولار لحكومتي الأردن ولبنان.

لعقود استضافت سوريا والشعب السوري بكلآف اللاجئين من العالم العربي ودول أخرى. فقد كانت سوريا عام 2012 الدولة الثالثة في الترتيب من حيث استضافة اللاجئين في العالم. وقد آن الأوان لنقدم دعماً مماثلاً للشعب السوري في هذه الأوقات العصيبة. فقد غدا تعزيز التضامن الدولي أمراً حتمياً ملحاً. وبعد قبول الدول الكائنة في الخط الأمامي من هذه الأزمة آلاف اللاجئين الجدد كل يوم خدمة استثنائية تؤديها للمنطقة وللعالم بأسره في الحقيقة. لذا تُعد مساعدتهم في التعامل مع عواقب أزمة اللاجئين عملاً إلزامياً.

كما يلقي طول مدة الأزمة وحداثتها المتزايدة بطلب أكبر على الجهات المانحة. ولا بد أن تبذل الحكومات والمؤسسات والشركات الخاصة والأفراد كل ما في وسعهم لإيجاد سبل لدعم الاستجابة للأزمة السورية.

ولا بد أن يتحد العاملون في المجالات الإنسانية والتنموية، ومنهم المؤسسات المالية الدولية (البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، وبنوك التنمية) لضمان الاستجابة الشاملة من خلال إستراتيجية طويلة الأمد لإعادة البناء وتعزيز المجتمعات السورية والمجتمعات المتأثرة باللاجئين في الدول المضيفة.

ومع ذلك يوجد إدراك متزايد لاحتمال عدم ثقى التمويل الجديد بنفس معدل نمو المتطلبات. ولذلك سوف يكون ضمان مواصلة توفير الحماية القصوى والخدمات للاجئين باستخدام السبل المتاحة واحداً من التحديات أمام الحكومات المضيفة والمستجيبين للحالات الإنسانية على حد سواء. وسوف يتربّط على ذلك اتخاذ بعض القرارات الصعبة أثناء سير العمل. وبناءً عليه فالجهات المانحة مدعوة إلى قراءة هذه الخطة بتمثُّلٍ ومواصلة المتابعة مع المستجيبين للحالات الإنسانية والحكومات المضيفة كلما تطورت الحالة لضمان أن الدعم المالي مستهدف بأسلوب مناسب بما يتفق مع الأولويات المحددة في هذه الخطة.

نظرة عامة حول المتطلبات المالية لكل منظمة

الإجمالي بالدولار الأمريكي	مصر	العراق	تركيا	لبنان	الأردن	المنظمات
3,925,900				1,689,000	2,236,900	منظمة معونة العمل
				3,208,512		منظمة العمل لمكافحة الجوع
500,000					500,000	وكالة السبعين الدولية للتنمية والإغاثة
15,155,000		3,342,000		923,000	10,890,000	وكالة التنمية والتعاون التقني
290,000				290,000		المجموعة
162,913				162,913		ألفا
1,669,050				1,669,050		مؤسسة "عامل"
170,000					170,000	العمل من أجل الحقوق والتنمية الريفية - المعونة القانونية
1,982,500				1,592,500	390,000	مؤسسة المتطوعين العالميين للخدمة
5,800,000					5,800,000	مؤسسة كير الدولية
1,192,372					1,192,372	كاريتاس
17,617,760				17,617,760		مركز كاريتاس لبنان للهجرة
650,000	650,000					هيئة الإغاثة الكاثوليكية
2,200,000				200,000	2,000,000	مركز ضحايا التعذيب
193,900					193,900	منظمة أطفال بلا حدود
3,035,581				3,035,581		البرنامج التعاوني لتقاسم الدخل
2,390,000				855,000	1,535,000	الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية
76,273,299		1,560,000		71,998,299	2,715,000	المجلس الدنماركي لللاجئين
840,000					840,000	المعونة الكنسية الفنلندية / تحالف "أكت" للعمل من أجل التنمية
30,115,000	902,000		12,506,000	8,530,500	8,176,500	منظمة الأغنية والزراعة للأمم المتحدة للأمم المتحدة
1,022,125				847,125	175,000	مؤسسة تعزيز الثقافة الاجتماعية
4,927,531				4,927,531		الهيئة الياسوعية / هيئة الإغاثة الإسلامية

17,071,600				11,071,600	6,000,000	المنظمة الدولية للمعوقين
594,999				594,999		المهنة الدولية للعمل في مجال الصحة
700,437					700,437	معهد العناية بصحة الاسرة / مؤسسة نور الحسين
1,680,000					1,680,000	اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة
7,679,094				875,000	6,804,094	المهنة الطبية الدولية
54,052,000	1,825,272	25,475,000	9,330,000	14,900,000	2,521,728	المنظمة الدولية للهجرة
14,258,900				13,186,900	1,072,000	الجمعيات الخيرية الأرثوذكسية الدولية
24,654,809				17,754,809	6,900,000	منظمة الإغاثة والتنمية الدولية
13,300,700		715,000		6,196,700	6,389,000	لجنة الإنقاذ الدولية
8,151,625				2,901,625	5,250,000	منظمة أنترسوس
52,591,329				50,491,329	2,100,000	منظمة الإغاثة الإسلامية
4,310,000					4,310,000	المنظمة الغير الحكومية اليابانية للطوارئ
1,153,804					1,153,804	المهنة اليسوعية لخدمة اللاجئين
14,844,637					14,844,637	جمعية العون الصحي الأردنية
35,748					35,748	جمعية قيسى الأيام الأخيرة
51,000				51,000		الصليب الأحمر اللبناني
4,000,000					4,000,000	الاتحاد اللوثري العالمي
1,336,724					1,336,724	مبادرة مدرستي
166,200				166,200		مقاصد
19,634,740				15,066,740	4,568,000	مدير
2,746,287				196,287	2,550,000	منظمة أطباء العالم
32,059,894				10,902,894	21,157,000	فيق الرحمة
250,003					250,003	الحركة من أجل السلام
339,722					339,722	المنظمة اليابانية العالمية للتنمية المحلية
42,454,464		2,000,000		19,404,464	21,050,000	مجلس اللاجئين الترويجي
500,000					500,000	هيئة أعمال الرحمة الإنسانية
23,217,584				11,805,084	11,412,500	أوكسفام ببريطانيا
9,036,430				7,136,430	1,900,000	- منظمة الأولوية الملحة المساعدة الطبية الدولية
1,500,000					1,500,000	الهلال الأحمر القطري

600,000					600,000	مؤسسة كويست سكوب
5,328,250				5,328,250		الصندوق الاستثماري لتعليم اللاجئين
7,694,083				3,296,875	4,397,208	هيئة الإغاثة الدولية
50,000				50,000		مركز ريسنارت لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب
675,000				675,000		مؤسسة رينيه معرض
500,000					500,000	الجمعية الملكية للتوعية الصحية
324,000				324,000		مؤسسة الصدفي
33,972,540	1,649,000	200,000		13,824,290	18,299,250	منظمة إنقاذ الطفولة الدولية
650,000					650,000	منظمة إنقاذ الطفولة الأردنية
662,424				662,424		منظمة منظمة البحث عن أرضية مشتركة
1,947,600				1,947,600		جمعية شيلد
3,688,160				3,688,160		التضامن الدولي
586,000	586,000					جمعية أرض الإنسان
1,000,000				1,000,000		جمعية أرض الإنسان، إيطاليا
1,081,000				581,000	500,000	جمعية أرض الإنسان، لوزان
1,800,000					1,800,000	الوكالة الاتحادية الألمانية للإغاثة الفنية
1,184,034		284,034			900,000	Un ponte per(UPP)
16,395,000			700,000	9,895,000	5,800,000	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
9,671,892		3,500,000		3,712,500	2,459,392	منظمة الأمم المتحدة لتربية والعلم والثقافة - اليونسكو
26,510,306	795,000	4,950,000	6,675,000	3,790,306	10,300,000	صندوق الأمم المتحدة للسكان
12,447,856	850,000	6,371,856		3,976,000	1,250,000	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية
*1,167,172,703	42,325,480	162,350,371	207,750,000	372,141,852	352,605,000	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
***360,192,407	1,742,550	44,247,429	33,895,000	125,426,407	150,881,021	منظمة الأمم المتحدة للطفلة (اليونيسيف)
260,000				260,000		مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

5,500,000					5,500,000	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
***70,005,413				65,087,136		وكالة الأمم المتحدة لغوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى - الأونروا
1,900,000		450,000			1,450,000	منظمة الأمم المتحدة للمرأة
2,714,815				2,714,815		مؤسسة أطفال الحرب الهولندية
641,911,131	14,880,682	51,939,803	99,134,514	239,798,101	236,158,031	برنامج الأغذية العالمي
46,535,480	500,000	3,473,480	2,400,000	30,962,000	9,200,000	منظمة الصحة العالمية
3,404,495				3,404,495		الصندوق الدولي للتأهيل
28,841,850				22,654,850	6,187,000	المنظمة الدولية للرؤبة العالمية
739,500				739,500		جمعيات الشبان المسيحية
2,981,640,112	66,705,984	310,858,973	372,390,514	1,216,189,393	976,576,971	الإجمالي

الإجمالي	لبنان	الأردن	الخطط الحكومية المدرجة في خطة الاستجابة الإقليمية
830,334,864	449,634,864	380,700,000	

* تشمل 30 مليون دولار للإدارة الإقليمية والتنسيق، وتعزيز القدرات الخاصة ببرنامج أهلية الدخول إلى بلد آخر لأسباب إنسانية والاستعدادات لتلبية احتياجات اللاجئين السوريين خارج الدول الخمسة المدرجة في خطة الاستجابة الإقليمية.

** أنشأت اليونيسيف مركزاً للأزمة السورية داخل مكتبها المعنى بالشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتقديم الدعم التقني المنسق والدعم التشغيلي لمكاتب ست دول تستجيب للأزمة السورية. يسمح هذا المكتب بتقديم دعم أكثر تنسيقاً وفاعلية لمكاتب الإقليمية ، واستخدام الموارد بطريقة أكثر ترشيداً والتنسيق المحسن في الدول. تتطلب اليونيسيف مبلغاً إجمالياً قدره 4 ملايين دولار للدعم التقني متعددة القطاعات للدول المتأثرة بالأزمة خلال الفترة من يناير / كانون الثاني إلى ديسمبر / كانون الأول 2013.

*** تشمل 4,918,277 دولاراً للإدارة الإقليمية ودعم اللاجئين الفلسطينيين الذين كانوا يقيمون في سوريا وأنهم ليسوا في لبنان. ويوجد .

خطة الاستجابة للوضع في لبنان

أ- الملخص التنفيذي

أدى الصراع المتواصل في سوريا إلى تدفق نحو 570,000 لاجئ وبعض الأشخاص النازحين الآخرين إلى لبنان، حيث أصبحت الاحتياجات الإنسانية وبعد ما يكون عن حيز التوقعات المدرجة في خطة الاستجابة الإقليمية الصادرة في ديسمبر / كانون الأول 2012.

من المتوقع أن يصل عدد اللاجئين في لبنان بحلول شهر ديسمبر / كانون الأول 2013 إلى مليون فرد، أي ما يعادل 25 بالمائة من إجمالي تعداد سكان البلد التي تعاني ديبوناً يصل معدلها إلى أكثر من 180 بالمائة مقارنة بالنتائج المحلي الإجمالي، فضلاً عن أن مساحتها تبلغ 10,482 كيلومتراً مربعاً فقط. ألغت هذه الزيادة الديموغرافية الهائلة على لبنان ضغوطاً كبيرة ومتزايدة على قدرات الحكومة، والشعب اللبناني، والمجتمع الدولي على من أجل الاستجابة للأزمة. كما أثرت سلباً في على الموارد الطبيعية للبلاد كالأرض والثروة، والغابات والموارد المائية. ودرك الحكومة اللبنانية الاحتياج الحاجة إلى مواصلة توفير الحماية والمساعدة للشعب السوري. تتعدد أوجه المخاطر المتعلقة بهذه الأزمة حيث تتباين من مخاطر على الأمان الوطني إلى مخاطر الصحة ونقص المأوى والحماية.

تضمن هذه الخطة المقدمة بالاشتراك مع الحكومة اللبنانية والمفوضية وشركائها من منظمات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية تحديداً للاستجابة الإقليمية للبنان وتوسيع مدى المتطلبات لتغطى الفترة من يناير / كانون الثاني إلى ديسمبر / كانون الأول 2013. تستجيب الخطة للاحتجاجات الإنسانية لأكثر من 2.4 مليون شخص نزحوا من سوريا أو تأثروا من النزوح في داخل لبنان. وتشمل التوقعات مليون لاجئ سوري، و 80,000 لاجئ فلسطيني قادمين من سوريا، وحوالي 49,000 عائد لبناني، إضافة إلى 1.2 مليون لبناني في المجتمعات المضيفة تضرروا بشدة من تدفق اللاجئين.

ومع تزايد أعداد أولئك الباحثين عن الأمان في لبنان، تظهر الحاجة الفورية والكبيرة والمترابطة للدعم الإنساني وذلك الإنقاذ حياة اللاجئين والمجتمعات المتضررة وضمان رفاههم. دائماً ما تتجاوز الاحتياجات القدرة على الاستجابة، كما بلغ القلق من تأثير الأزمة في المناخ الاجتماعي الاقتصادي والأمني مستوى يتطلب اهتماماً دولياً أوسع نطاقاً.

يستضيف ما يزيد عن 1,200 موقع في أنحاء لبنان اللاجئين، الأمر الذي يرهق قدرات المستجيبين المحليين إلى أقصى مدى فضلاً عن أنه يلقي بضغط شديدة على الخدمات العامة والوظائف. كما تزايد صعوبة الظروف المعيشية لللاجئين والأشخاص النازحين الآخرين، ومع دخول الأزمة عامها الثالث تتضاءل موارد اللاجئين والمجتمعات المضيفة على حد سواء.

يقف العاملون في مجال الصحة والتعليم والمياه وإدارة النفايات والخدمات المجتمعية في الصد الأول لبذل الجهود الإنسانية إلى الآن. وتعكس هذه الخطة الارتفاع بالدعم المتكامل للمجتمعات والمناطق المتضررة وذلك للوصول إلى جموع اللاجئين المشتتين وضمان مواصلة الارتباط مع المجتمعات المضيفة. سوف تستهدف جهود الإغاثة في المقام الأول والأهم الفئات الأكثر ضعفاً لضمان تلبية الاحتياجات الملحة لحماية الأفراد ومساعدتهم. وسوف تُعطى الأولوية للتدخلات إنقاذ الحياة وتشمل: المساعدات الغذائية وإمدادات المياه الآمنة وتوفير خدمات الصرف الصحي وتوفير مواد الإغاثة الأساسية والرعاية الصحية الطارئة والمأوى. كما سيعطي شركاء الاستجابة الأولوية للتدخلات الأساسية الرامية إلى الحماية والحفاظ على الكرامة وتشمل: التسجيل والتعليم الأساسي والاستجابة للعنف الجنسي والعنف القائم على نوع الجنس.

تفوق قيمة متطلبات الاستجابة بعد مراجعتها 1.2 مليار دولار، حيث تقدمت الحكومة اللبنانية بطلب 450 مليون دولار للدعم المباشر للمؤسسات الوطنية. تمثل الخطط الموضعة لكل مجال من مجالات التدخلات ما يمكن عمله واقعياً باستخدام القدرات الحالية والمترابطة على الأرض.

تقود الحكومة اللبنانية والجهات المحلية العاملة الاستجابة بدعم من المجتمع الدولي. وسوف تواصل المفوضية دعم تنسيق الاستجابة بصفة عامة بالاشتراك مع برنامج الأغذية العالمي، واليونيسف، ومنظمة الصحة العالمية، بينما تسق الأونروا شؤون إغاثة اللاجئين الفلسطينيين.

بـ- ملخص المتطلبات المالية الخاصة بـلبنان

المنظمة	المتطلبات المالية المحدثة
الحكومة اللبنانية	449,634,864
وكالة التنمية والتعاون التقني	923,000
منظمة معونة العمل	1,689,000
منظمة العمل على مكافحة الجوع	3,208,512
المجموعة	290,000
ألفا	162,913
مؤسسة "عامل"	1,669,050
مؤسسة المتطوعين العالميين للخدمة	1,592,500
مركز كاريتاس لبنان للهجرة	17,617,760
مركز ضحايا التعذيب	200,000
الصندوق المشترك للأنشطة الإنسانية	855,000
البرنامج التعاوني لتقاسم الدخل	3,035,581
مجلس اللاجئين الدانماركي	71,998,299
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	8,530,500
مؤسسة تعزيز الثقافة الاجتماعية	847,125
الهيئة اليسوعية التطوعية/ هيئة الإغاثة الإسلامية	4,927,531
المنظمة الدولية للمعوقين	11,071,600
الهيئة الدولية للعمل في مجال الصحة	594,999
الهيئة الطبية الدولية	875,000
الجمعيات الخيرية الأرثوذوكسية الدولية	13,186,900
منظمة الإغاثة والتنمية الدولية	17,754,809
لجنة الإنقاذ الدولية	6,196,700
منظمة أنترسوس	2,901,625
المنظمة الدولية للهجرة	14,900,000
منظمة الإغاثة الإسلامية	50,491,329
الصليب الأحمر اللبناني	51,000
مقاصد	166,200
منظمة أطباء العالم	196,287
ميدير	15,066,740
فيلق الرحمة	10,902,894
مجلس اللاجئين النرويجي	19,404,464
أوكسفام	11,805,084
منظمة الأولوية الملحة - المساعدة الطبية الدولية	7,136,430

5,328,250	الصندوق الاستئماني لتعليم اللاجئين
3,296,875	الإغاثة الدولية
50,000	مركز ریستارت لتأهيل ضحايا العنف والتعذيب
675,000	مؤسسة رین معرض
324,000	مؤسسة الصافي
13,824,290	الخدمة المدنية الدولية
662,424	منظمة البحث عن أرضية مشتركة
1,947,600	منظمة "شيلد"
3,688,160	التضامن الدولي
1,000,000	جمعية أرض الإنسان، إيطاليا، إيطاليا
581,000	جمعية أرض الإنسان، إيطاليا - لوزان
9,895,000	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
3,712,500	اليونسكو
3,790,306	صندوق الأمم المتحدة للسكان
3,976,000	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - المؤهل
372,141,852	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
125,426,407	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)
260,000	مكتب الأمم المتحدة المعنى بالمخدرات والجريمة
65,087,136	الأونروا
2,714,815	منظمة أطفال الحرب الهولندية
239,798,101	برنامج الأغذية العالمي
30,962,000	منظمة الصحة العالمية
22,654,850	المنظمة الدولية للرؤبة العالمية
3,404,495	الصندوق الدولي للتأهيل
739,500	جمعيات الشبان المسيحية
1,216,189,393	الإجمالي دون الحكومة اللبنانية
1,665,824,257	الإجمالي شامل الحكومة اللبنانية

المتطلبات المالية المحدثة (بالدولار الأمريكي)	القطاعات (دون الحكومة اللبنانية)
144,090,555	الحماية
278,749,846	الأمن الغذائي والزراعة
189,350,347	المواد غير الغذائية
201,648,101	المأوى
143,477,747	توفير المياه، وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية
93,998,345	الصحة

134,255,032	التعليم
30,619,420	الترابط المجتمعي وكسب الرزق
1,216,189,393	الإجمالي دون الحكومة اللبنانية

خطة الاستجابة للوضع في الأردن

أ- الملخص التنفيذي

تجاوز تدفق اللاجئين السوريين على المملكة الأردنية الهاشمية توقعات خطة الاستجابة الإقليمية الرابعة (RRP 4) التي قامت على أساس 300,000 سوري قبل نهاية يونيو / حزيران 2013. في بداية مايو / أيار 2013 بلغ عدد السوريين المسجلين أو من ينتظرون التسجيل لدى المفوضية في الأردن 473,587 سورياً، من بينهم نحو 110,000 يقيمون في مخيم الزعتري، بينما يقيم الباقون في المجتمعات الحضرية والريفية. لم يتصل اللاجئون جمِيعاً على الفور بالمفوضية للحصول على المساعدة.

ووفقاً لاتجاهات وصول اللاجئين خلال الفترة من يناير / كانون الثاني إلى مارس / آذار 2013، يقدر أن يصل عدد اللاجئين المحتاجين إلى المساعدة في الأردن بنهاية عام 2013 إلى مليون فرد، من بينهم حوالي 300,000 يقيمون في المخيمات و700,000 في التجمعات الحضرية والريفية في أنحاء البلاد. أدت استدامة تدفق الوافدين التي تزامنت مع قدرة المجتمعات المحلية المحدودة على استيعابهم بالحكومة إلى الإصرار على أن يقيم السوريون الذين يدخلون البلاد بطرق غير نظامية في المخيمات ويتلقون المساعدات فيها. افتتح المخيم الأول لللاجئين السوريين في الزعتري بمحافظة المفرق في يونيو / تموز 2012 واقترب من الوصول إلى طاقته الاستيعابية القصوى بحلول شهر مايو / أيار 2013. اعتمدت السلطات في أواخر مارس / آذار 2013 بناء مخيم آخر كبير بالقرب من الزرقاء؛ يُبنى على مراحل على مساحة يمكن أن تستوعب نحو 130,000 لاجئ. إضافة إلى ذلك افتتح المخيم الإماراتي الأردني الذي كان يعرف في السابق باسم مريح الفهود (MAF) في 10 من أبريل / نيسان 2013 بطاقة استيعابية مبدئية تقدر بـ 5,000 فرد تقريباً وتعتمد هيئة الهلال الأحمر الإماراتي توسيعه حتى يستوعب 30,000 فرد. فإذا افترضنا ارتفاع عدد اللاجئين السوريين المتوقع وصولهم إلى الأردن على مدار الأشهر المتبقية من عام 2013، من الممكن إضافة مزيد من التوسعات على المخيم الإماراتي الأردني إذا نطلب الأمر.

يواصل السوريون الذين يصلون عن طريق نقاط الدخول الحدودية الرسمية السكن في التجمعات الحضرية والريفية وسط السكان الأردنيين. ما زال توفير المأوى المناسب ومساعدات إنقاذ الحياة في المخيمات حرجاً بالنسبة للاستجابة بصفة عامة لللاجئين وحيز الحماية في الأردن، بينما يعد الدعم المتزايد لاحتياجات كل من السوريين والأردنيين في المجتمعات المضيفة لللاجئين حيوياً للمحافظة على الخدمات الأساسية المقدمة لكليهما والتخفيف من الشعور بالاستياء تجاه اللاجئين.

ما زال الأولويات الشاملة في عام 2013 هي التسجيل والتوثيق الوافدين الجدد، وتوفير الحماية الأساسية، وأنشطة إنقاذ الحياة خاصة: إنشاء بنية تحتية مناسبة للمخيم، وتوفير المواد غير الغذائية للوافدين الجدد في المخيمات، وحصولهم على الرعاية الصحية والمساعدات الغذائية ومياه الشرب، والحماية الشخصية وتشمل الاستجابة لضحايا العنف الجنسي والعنف القائم على النوع الاجتماعي ومنع حدوثه أولويات ملحة لعام 2013. أما الأنشطة الأساسية الأخرى فتشمل: التعرف على الأطفال غير المصحوبين والمنفصلين عن ذويهم وحمايتهم، والحصول على خدمات التعليم وتقديم معونة الإعاشة للفئات أكثر ضعفاً من بين اللاجئين غير المقيمين في المخيمات، وتحسين القدرة على الحصول على المياه في المجتمعات المضيفة لللاجئين.

ينتج عن الإخفاق في توفير الاحتياجات الأساسية للسوريين عواقب إنسانية وسياسية وخيمة. سوف يشعر عدد كبير وكثيف من سكان المخيمات على الفور بعدم كفاية المساعدات المقدمة لللاجئين. ومن الممكن أن تتضمن السيناريوهات أيضاً مشكلات صحية كبرى من بينها انتشار الأمراض وزيادة العنف والتحركات للخروج من المخيم إما إلى منطقة كبرى وإما للعودة غير الآمنة إلى سوريا. وفي إطار هذه الظروف قد تشعر الحكومة أنها مضطورة إلى إغلاق الحدود وتعدم حينئذ قدرة السوريين على الحصول على اللجوء إلى الأردن. وسوف يؤدي نقص الدعم الهدف في المجتمعات المضيفة، ومنه دعم البنية التحتية الوطنية والبلدية إلى تفاقم التوترات المتزايدة بين المجتمعات الأردنية والسويسرية، كما سيدفع اللاجئين إلى التوجه للمخيمات أو العودة إلى سوريا.

ب- ملخص المتطلبات المالية الخاصة بالأردن

المنظمة	المتطلبات المالية المحدثة (بالدولار الأمريكي)
الحكومة الأردنية	380,700,000
منظمة معونة العمل	2,236,900
وكالة السبتيين الدولية للتنمية والإغاثة	500,000
وكالة التنمية والتعاون التقني	10,890,000
العمل من أجل الحقوق والتنمية الريفية -المعونة القانونية	170,000
الرابطة الدولية للمتطوعين	390,000
مؤسسة كير الدولية	5,800,000
مؤسسة كاريتس	1,192,372
مركز ضحايا التعذيب	2,000,000
الصندوق المشترك لأنشطة الإنسانية	1,535,000
منظمة أطفال بلا حدود	193,900
مجلس اللاجئين الدانماركي	2,715,000
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	8,176,500
المعونة الكنسية الفنلندية/ تحالف "أكت" للعمل من أجل التنمية	840,000
مؤسسة تعزيز الثقافة الاجتماعية	175,000
المنظمة الدولية للمعوقين	6,000,000
معهد العناية بصحة الأسرة/مؤسسة نور الحسين	700,437
اللجنة الكاثوليكية الدولية للهجرة	1,680,000
الهيئة الطبية الدولية	6,804,094
المنظمة الدولية للهجرة	2,521,728
الجمعيات الخيرية الأرثوذوكسية الدولية	1,072,000
منظمة الإغاثة والتنمية الدولية	6,900,000
لجنة الإنقاذ الدولية	6,389,000
منظمة أنترسوس	5,250,000
منظمة الإغاثة الإسلامية حول العالم	2,100,000
المنظمة الغير الحكومية اليابانية للطوارئ	4,310,000
الهيئة اليسوعية لخدمة اللاجئين	1,153,804
جمعية العون الصحي الأردنية	14,844,637
مؤسسة قدسي الأيام الأخيرة الخيرية	35,748
الاتحاد اللوثري العالمي	4,000,000
مبادرة مدرستي	1,336,724
ميدبر	4,568,000
منظمة أطباء العالم	2,550,000

21,157,000	فيق الرحمة الدولي
250,003	الحركة من أجل السلام
339,722	المنظمة اليابانية العالمية للتنمية المحلية
21,050,000	مجلس اللاجئين الترويجي
500,000	هيئة أعمال الرحمة الإنسانية
11,412,500	أوكسفام بريطانيا
1,900,000	منظمة الأولوية الملحة - المساعدة الطبية الدولية
1,500,000	الهلال الأحمر القطري
600,000	مؤسسة كويست سكوب
4,397,208	الإغاثة الدولية
500,000	الجمعية الملكية للتوعية الصحية
18,299,250	الخدمة المدنية الدولية
650,000	منظمة إنقاذ الطفولة الأردن
500,000	جمعية أرض الإنسان، إيطاليا - لوزان
1,800,000	الوكالة الاتحادية الألمانية للإغاثة الفنية
900,000	Un ponte per (UPP)
1,450,000	هيئة الأمم المتحدة للمرأة
5,800,000	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
2,459,392	اليونسكو
10,300,000	صندوق الأمم المتحدة للسكان
1,250,000	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - المؤهل
352,605,000	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
150,881,021	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
5,500,000	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
236,158,031	برنامج الأغذية العالمي
9,200,000	منظمة الصحة العالمية
6,187,000	المنظمة الدولية للرؤية العالمية
976,576,971	الإجمالي دون المتطلبات الحكومية الأردنية
1,357,276,971	الإجمالي شامل المتطلبات الحكومية الأردنية

المتطلبات المالية المحدثة (بالدولار الأمريكي)	القطاعات (دون الحكومة الأردنية)
95,440,539	الحماية
256,535,448	الغذاء
75,918,858	المواد غير الغذائية
196,504,630	الموقع والمأوى

136,943,558	توفير المياه، وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية
87,413,984	الصحة والتغذية
70,733,241	التعليم
57,086,713	المساعدات المالية
976,576,971	الإجمالي (دون الحكومة الأردنية)

خطة الاستجابة للوضع في تركيا

أ- الملخص التنفيذي

منذ بدء الصراع في سوريا، قامت الجمهورية التركية بتوفير الحماية والمساعدات لللاجئين السوريين بصورة دائمة، حيث أعلنت الحكومة التركية عن نظام للحماية المؤقتة في أكتوبر/تشرين الأول 2011 لتوفير الحماية لهم في تركيا، وهو نظام يستمر سريانه على جميع السوريين والفلسطينيين الذين كانوا في سوريا. وفي إطار تنسيق وكالة إدارة الكوارث والطوارئ التابعة لرئاسة الوزراء وقيادته، قامت تركيا بتوفير المأوى في 17 مخيماً لللاجئين لما يزيد عن 194,000 شخص حتى الآن. ويمكن للسوريين الاستفادة من الدعم المستمر، فيما يتعلق بالغذاء والصحة والأمن والأنشطة الاجتماعية والتعليم والترجمة والاتصال والخدمات المصرفية والتدريب المهني وغير ذلك من الخدمات. ومع ارتفاع عدد السوريين الذين يعيشون خارج المخيمات، بادرت الحكومة التركية بمعالجة الاحتياجات الإضافية في المناطق الحضرية، حيث بدأت برنامجاً للتسجيل عن طريق مراكز التنسيق التابعة لها، كما أصدرت نشرة دورية لتوفير الخدمات الصحية للسوريين.

ويعيش ما يقرب من نصف عدد سكان اللاجئين في المجتمعات المضيفة مع أقارب من الأتراك، أو بصورة مستقلة في مدن تركية، فيما يعيش الباقون في مخيمات أنشأتها إدارة الكوارث والطوارئ وجمعية الهلال الأحمر التركي، وتتضمّن لإدارتها. وقد ارتفع عدد اللاجئين الذين يعيشون في المخيمات من 149,000 تقريباً في نهاية ديسمبر/كانون الأول 2012 إلى 194,000 بحلول منتصف مايو/أيار 2013، حيث إن 75% منهم من النساء والأطفال. وأدت الزيادة إلى بناء أربعة مواقع جديدة للمخيمات في العام الحالي فقط. وإضافة إلى تلك السكان التي تعيش في المخيمات، يُقدر أن يكون هناك أكثر من 210,000 سوري مقيد في موقع حضري في أنحاء تركيا، حيث قامت السلطات بتسجيل 123,000 حتى الآن.

وفي بداية عام 2013، تم الاتفاق على الجوانب الرئيسية للدعم الدولي من الحكومة من أجل مواجهة تدفق اللاجئين المتواصل الوارد في الخطة الإقليمية السابقة، وقد تنوّعت بين تقديم الدعم التقني من أجل الحماية وتوفير لوازم الإغاثة، أو الاستعداد المسبق لها - بما في ذلك المأوى واللوازم المنزلية الأساسية، وتجهيزات الطهي، وحزام لوازم الصحة والنظافة الصحية والمواد التعليمية وقسائم الغذاء. ونظراً لزيادة المستمرة في عدد اللاجئين الذين يختارون العيش خارج المخيمات، أكدت الحكومة على أن الوكالات الإنسانية يمكنها التخطيط لتوفير المساعدات لللاجئين في الواقع الحضري. ومن ثم تتوقع خطة الاستجابة الإقليمية توفير المساعدات لللاجئين في كل من المخيمات وخارجها حتى نهاية ديسمبر/كانون الأول 2013. وبناءً على اتجاهات الوصول والمشاورات التي تجري مع الحكومة، يُقدر أن يصل عدد اللاجئين السوريين في تركيا إلى 1,000,000، مع وجود 300,000 داخل المخيمات و700,000 خارجها. ووفقاً لذلك، ستصل المتطلبات المالية المحدثة الواردة في الفصل الخاص بتركيا في خطة الاستجابة الإقليمية حتى ديسمبر/كانون إلى 372,390,514 دولاراً أمريكيّاً.

ووفقاً للسلطات التركية، بلغت التكاليف المتعلقة بالتدفق 800 مليون دولار أمريكي تقريباً كما في أبريل/نيسان ومايو/أيار 2013. ويجب أن يتم الاعتراف بمساهمة تركيا المالية الضخمة في المساعدات المباشرة وحدها، بعيداً عن التكاليف الإضافية للموارد البشرية. وتواصل المفوضية دورها كمنظمة رائدة تقوم بتنسيق جميع خطط الاستجابة المصممة لدعم الجهود القائمة التي تبذلها الدولة المضيفة واستكمالها. وتوضح خطة الاستجابة الإقليمية الأنشطة المخططة لكل من اليونيسيف، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأغذية العالمي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، والمنظمة الدولية للهجرة والمفوضية في إطار خبراتها ومسؤولياتها المختصة، مع دعم التسويق الشامل من قبل مكتب المنسق المقيم للأمم المتحدة. وتتضمّن الأنشطة المقترحة حديثاً من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لمدى أهمية الاحتياجات والتمويل المسبق لجميع الاهتمامات المتعلقة بإنقاذ الحياة.

ب- ملخص المتطلبات المالية الخاصة بتركيا

المتطلبات المحدثة (بالدولار الأمريكي)	المنظمة
12,506,000	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة
9,330,000	المنظمة الدولية للهجرة
700,000	برنامج الأمم المتحدة الإنمائي
6,675,000	صندوق الأمم المتحدة لسكان
207,750,000	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
33,895,000	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)
99,134,514	برنامج الأغذية العالمي
2,400,000	منظمة الصحة العالمية
372,390,514	الإجمالي

المتطلبات المحدثة (بالدولار الأمريكي)	القطاعات
38,860,000	الحماية
170,715,000	الاحتياجات الأساسية
111,640,514	الغذاء
37,125,000	الصحة
3,236,000	القيادة والتنسيق
6,014,000	اللوجistics ودعم العمليات
4,800,000	الحلول الدائمة
372,390,514	الإجمالي

خطة الاستجابة للوضع في العراق

أ- الملخص التنفيذي

يوجد ما يقرب من 147,000 لاجئ سوري مسجلين لدى المفوضية والحكومة العراقية بحلول منتصف مايو/أيار - في محافظات دهوك وإربيل والسليمانية في إقليم كردستان، فيما يعيش نحو 7,000 شخص في القائم وحولها بمحافظة الأنبار. وقد ارتفع عدد الوفدين الجدد أكثر من الصعب منذ ديسمبر/كانون الأول 2012، حيث وصل ما بين 800 و1,000 شخص يومياً في أبريل/نيسان ومايو/أيار 2013، كانت الغالبية العظمى منهم من إقليم كردستان. وفيما تستضيف المخيمات 40% من المسجلين، ويعيش 60% منهم في المجتمعات العراقية، أحياناً كثيرة في منازل وشقق غير مكتملة.

وبناءً على اتجاهات التسجيل، تتوقع المفوضية وغيرها من الجهات الإنسانية استمرار ارتفاع عدد المواطنين السوريين الذين يسعون إلى الحصول على الحماية والمساعدات الإنسانية في العراق، إذ قد يصل إلى 350,000 بحلول نهاية 2013. ومن المتوقع أن يدخل ما يقرب من 300,000 منهم إلى إقليم كردستان، فيما يتوقع أن يسعى 30,000 إلى الحصول على الأمان في القائم والأنبار (في حال إعادة فتح الحدود)، إلى جانب 20,000 في محافظات أخرى. وفي وقت صياغة خطة الاستجابة الإقليمية تلك، من المتوقع أن يقيم 40% من اللاجئين في المخيمات (فيما عدا بغداد والمحافظات الوسطى والجنوبية)، و60% في المجتمعات المحلية بحلول نهاية العام.

ومع ازدياد تعداد اللاجئين في المخيمات والمواقع الحضرية، رغم التفاوت بينهما، تهدف الاستجابة المخططية لضمان مستوى ثابت من المساعدات الإنسانية لجميع اللاجئين المحتججين، وفي نفس الوقت تعزيز قدرات الحماية القائمة حالياً بصورة كبيرة، خاصة في الموضع خارج المخيمات. وفي هذا السياق، ستتهدّف عمليات مراقبة الحدود، والتسجيل، وبناء المخيمات الجديدة، وتوفير المأوى ومواد الإغاثة الأساسية، والصحة والمياه، والصرف الصحي والتعليم، وأيضاً تدخلات الحماية، اللاجئين في المخيمات والمواقع الحضرية، إلى جانب المجتمعات المضيفة.

وقد اختار ما يقرب من 4,600 لاجئ سوري في العراق العودة إلى سوريا نظراً لكل من عوامل الشد والجذب التي تشمل الشعور بالإنحباط بشكل غير مسبوق تجاه ظروف الحياة الصعبة وانعدام حرية الحركة خارج مخيمات القائم. ويسبب الحالة الأمنية المضطربة السائدة في سوريا، لا تقوم المفوضية بالترويج لحركات العودة أو تسهيلاً لها. ومع ذلك، ترصد المفوضية، مع شريكها، تلك الحركات وتقدم المشورات الفردية للعائدين المحتملين من أجل ضمان اتخاذهم قراراً مبنياً على المعرفة. كما تبقى المفوضية والجهات الإنسانية على نهج من، يمكنهم من تعديل برامجهم في حال اختيار المزيد من اللاجئين العودة إلى سوريا إذا ما تحسنت الحالة الأمنية هناك.

وتواصل المفوضية قيادة تنسيق الاستجابة الإنسانية بالتعاون الوثيق مع الحكومة العراقية، خاصة وزارة الهجرة والمهجرين، والسلطات في إقليم كردستان العراق، إلى جانب اليونيسيف وبرنامج الأغذية العالمي، ومنظمة الصحة العالمية، وبرنامج الأمم المتحدة للمساعدات البشرية - المؤهل، وصندوق الأمم المتحدة للسكان. وانضمت وكالات/جهات إنسانية أخرى إلى الاستجابة المشتركة بين الوكالات، بما في ذلك المنظمة الدولية للهجرة، والمنظمات غير الحكومية الدولية والوطنية، لتوفير الدعم والخبرات الأكثر احتياجاً في بيئة سياسية وأمنية مليئة بالتحديات ما تزال تتسم بها العراق. وتتاشد جميع الوكالات للحصول على مبلغ 310,858,973 مليون دولار أمريكي من أجل حماية اللاجئين السوريين في العراق ومساعدتهم حتى نهاية 2013.

ب- ملخص المتطلبات المالية الخاصة بالعراق

المتطلبات المحدثة (بالدولار الأمريكي)	المنظمة
3,342,000	وكالة التنمية والتعاون التقني
1,560,000	مجلس اللاجئين الدانماركي
25,475,000	المنظمة الدولية للهجرة
715,000	لجنة الإنقاذ الدولية
2,000,000	مجلس اللاجئين النرويجي
200,000	الخدمة المدنية الدولية
450,000	هيئة الأمم المتحدة للمرأة
3,500,000	اليونسكو
4,950,000	صندوق الأمم المتحدة للسكان
6,371,856	برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - المؤهل
162,350,371	المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين
44,247,429	منظمة الأمم المتحدة للطفولة (يونيسف)
284,034	Un ponte per (UPP) / منظمة النجدة الشعبية
51,939,803	برنامج الأغذية العالمي
3,473,480	منظمة الصحة العالمية
310,858,973	الإجمالي

المتطلبات المحدثة (بالدولار الأمريكي)	القطاعات
52,802,458	الحماية
54,850,451	الغذاء
126,073,853	الاحتياجات الأساسية
37,476,622	المياه وخدمات الصرف الصحي والنظافة الصحية
26,334,708	التعليم
13,320,881	الصحة
310,858,973	الإجمالي

خطة الاستجابة للوضع في مصر

أ- الملخص التنفيذي

رغم أن ما يقرب من 50,000 سوري مسجلين حالياً بدءاً من منتصف مايو/أيار، وأن 18,000 ينتظرون التسجيل، إلا أن العديد لم يتوصلاً مع المفوضية، إما بسبب اكتفائهم حتى الآن، وإما بسبب ترددتهم أو عدم قدرتهم على المجيء خوفاً من تصنيفهم كلاجئين، وإنما بسبب صعوبة الوصول إلى مركز التسجيل التابع للمفوضية في القاهرة أو مراكز التسجيل المتنقلة في كل من الإسكندرية ودمياط.³ ومن المتوقع أن يستمر ارتفاع عدد اللاجئين السوريين الذين يطلبون اللجوء إلى الدول المجاورة، بما في ذلك الوافدون مباشرة عبر الرحلات الجوية من دمشق إلى القاهرة، التي تم حجزها كاملة في الوقت الراهن لأسابيع قادمة. كما أنه من المتوقع أن ينتقل بعض اللاجئين، الذين طلباً اللجوء في الأردن ولبنان المجاورين، إلى مصر بسبب التعداد الكبير للاجئين في هاتين الدولتين، إلى جانب الارتفاع النسبي في تكاليف المعيشة، ومخاطر الحماية الملموسة، وفرص العمل المحدودة. وقد استجابت الحكومة المصرية، ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الخيرية، لاحتياجات اللاجئين السوريين بكرم شديد؛ إلا أنه مع زيادة الأعداد، يصبح الوصول إلى العائلات الضعيفة وتعزيز مستوى المساعدات أكثر صعوبة بالنسبة لهم.

ومن المتوقع أن يصل عدد اللاجئين السوريين المسجلين إلى 100,000 بحلول 31 ديسمبر/كانون الأول، مع استمرار وصولهم بأعداد كبيرة، إلى جانب استنزاف اللاجئين الذين قضوا في مصر بعض الوقت مدخراً لهم حيث أصبحوا أقل قدرة على إيجاد عمل لدعم أنفسهم وعائلاتهم. ومع ذلك، فمن المحتمل أن يظل عدد كبير من اللاجئين السوريين في مصر غير مسجلين لدى المفوضية، حيث يمكنهم تفادي إقامتهم عبر إجراءات الهجرة الطبيعية ولا يلزمهم مساعدات إنسانية.

حدد تقييم الاحتياجات الذي أجرته وكالات الأمم المتحدة في نوفمبر/تشرين الثاني 2012 وفي فبراير/شباط 2013 الاحتياجات الإنسانية الرئيسية للاجئين السوريين، بصورة أساسية في مجالات السكن والتوظيف والأمن الغذائي والصحة والتعليم. وأشارت المفوضية والشركاء إلى أن العديد من العائلات التي تصل حديثاً تأتي ومعها موارد مالية محدودة وتبدأ في الإقامة في أحياe أكثر فقرًا في القاهرة الكبرى وغيرها من المراكز الحضرية. وتجبر عائلات أخرى على خفض نفقاتها بصورة كبيرة عن طريق مشاركة المسكن وتغيير عاداتها الغذائية. إضافة إلى أن عائلات لاجئة عديدة أعرت عن قلقها بشأن أطفالها الذين مر الكثيرون منهم بتجارب صادمة في سوريا. ولا يواكب بعض الأطفال السوريين على الذهاب إلى المدرسة، إما بسبب عدم قدرة العائلات على تحمل تكاليف التعليم، وإنما بسبب انعدام الأماكن أو الموارد في المدارس الحكومية في مناطق معينة. وعن طريق التوسيع في أنشطة التسجيل والتقييمات المستمرة، تمكنت المفوضية من التأكد من الاحتياجات المتزايدة للاجئين السوريين، وتقوم، مع الشركاء، بإعداد الاستجابة اللازمة.

وقد ارتفع عدد وكالات الأمم المتحدة والشركاء الذين يشاركون في هذه الخطوة من ثلاثة إلى أحد عشر في ضوء تزايد الاحتياجات. وبناءً على التقييمات الإضافية، التي تشمل حماية الأطفال والتعليم، قامت المجموعات المشتركة بين الوكالات، عادةً بمشاركة الوزارات المختصة، بوضع الأولويات وتطوير استجابة مشتركة بين الوكالات لمعالجة جوانب الاحتياج الرئيسية بطريقة منسقة ومنظمة، وتتاشد للحصول على إجمالي 66,705,984 دولاراً أمريكيأً.

وبصفتها المنظمة التي تقود هذه الاستجابة، تمتلك المفوضية برنامجاً طویل الأمد يوفر حالياً الحماية والمساعدات لما يقرب من 48,000 من طالبي اللجوء واللاجئين، بشكل أساسي من السودان، وجنوب السودان والصومال والعراق، وإثيوبيا، وإريتريا. ومع حصول السوريين الذين وفروا حديثاً حتى الآن على الخدمات القائمة، هناك حاجة إلى زيادة قدرات المفوضية، إلى جانب قدرات الشركاء، بصورة كبيرة من أجل تلبية احتياجات عدد أكبر بكثير من الأشخاص المعنيين. إلا أنه مع النظر إلى احتياجات

³وفقاً للإحصاءات الرسمية للحكومة المصرية، يقيم ما يقرب من 140,000 سوري في مصر اعتباراً من نهاية فبراير/شباط 2013.

مجتمعات اللاجئين المتعددة الموجودة في مصر، وأهمية ضمان المساواة في توفير المعونات الإنسانية، ستستمر المعاومة بين المساعدات والخدمات التي تتوفر للاجئين السوريين وبين البرامج والسياسات القائمة الخاصة باللاجئين مع القيام ببعض التعديلات.

بـ- ملخص المتطلبات المالية الخاصة بمصر

المنظمة	المتطلبات المالية المحدثة (بالدولار الأمريكي)
خدمات الإغاثة الكاثوليكية	650,000
منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	902,000
المنظمة الدولية للهجرة	1,825,272
منظمة إنقاذ الطفولة	1,649,000
جمعية أرض الإنسان، إيطاليا	586,000
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية - المؤهل	850,000
صندوق الأمم المتحدة للسكان	795,000
المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين	42,325,480
منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف)	1,742,550
برنامج الأغذية العالمي	14,880,682
منظمة الصحة العالمية	500,000
الإجمالي	66,705,984

القطاعات	المتطلبات المحدثة (بالدولار الأمريكي)
الحماية	7,615,109
الغذاء	14,880,682
الاحتياجات الأساسية	18,980,991
التعليم	12,245,883
الصحة	10,297,366
وسائل كسب العيش	2,685,953
الإجمالي	66,705,984